موقف ابن إياز (ت:٦٨١هـ) من آراء شيخه رضي الدين بن جعفر (من علماء القرن السابع الهجري) (دراسة نحوية)

إعداد:

د. سهاري بنت عبدالرحمن العبيسي

أستاذ مساعد في النحو والصرف وعلم اللغة

قسم الدراسات الإنسانية (برنامج اللغة العربية)

الكلية الجامعية بالخرمة (جامعة الطائف)

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

موقف ابن إياز (ت:٦٨١هـ) من آراء شيخه رضي الدين بن جعفر (من علماء القرن السابع الهجري) (دراسة نحوية)

سهاري بنت عبدالرحمن العبيسي

قسم الدراسات الإنسانية (برنامج اللغة العربية) الكلية الجامعية بالخرمة (جامعة الطائف)

الإيميل : s.alabise@tu.edu.sa

الملخص:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وبعد:

فهذا بحث يختص بدراسة موقف ابن إياز من آراء شيخة رضي الدين ابن جعفر الإربلي، حاولت من خلاله الوقوف على ما وافق فيه ابن إياز شيخه، وما خالفه فيه من المسائل النحوية، واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في ثلاثة مباحث يسبقها مقدمة، وتمهيد عرّفت فيه بكل من رضي الدين بن جعفر وتلميذه ابن إياز، أما مباحث هذه الدراسة فقد جاءت على النحو الآتي: المبحث الأول: ما وافق فيه ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر، المبحث الثاني: ما خالف فيه ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر، المبحث الثالث: معايير موافقة ابن إياز لشيخه رضي الدين بن جعفر ومخالفته له. وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي التحليلي، وذيلته بخاتمة، كان من أهم ما ورد فيها من نتائج:

- أنه ظهر من خلال دراسة مواقف ابن إياز من شيخه رضي الدين بن جعفر، أنه يتمتع بشخصية متميزة تجلت في عنايته ببيان تعدد الآراء في المسألة، وأنه لا يعمد إلى مجرد السرد، وإنما يعنى بالترجيح، والتصحيح، والنقض، والتعديل، وطرح الأحكام، متى تيسر له ذلك.

- وأن ابن إياز احتكم في موافقته لشيخه أو مخالفته إلى بيان العلة، أو ذكر الدليل، أو آراء النحاة.

هذا وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

الكلمات المفتاحية : موقف – ابن اياز – رضي الدين بن جعفر .

The position of Ibn Iyaz (d.: 681 AH) on the opinions of his sheikh Radhi al-Din bin Jaafar (one of the scholars of the seventh century AH) (a grammatical study)

Sahari bint Abdulrahman Alobeisi

Department of Humanities Studies (Arabic Language Program) Khurma University College (Taif University)

Email: s.alabise@tu.edu.sa

Abstract :

All praise is due to Allah alone, and peace and blessings be upon him after whom there is no other Prophet… To proceed,

This research studies Ibn Ayaz's positions on his sheikh opinions, Radhi al-Din bin Jaafar al-Erbili in which I tried to investigate what are the grammatical issues that the two agreed and disagreed on. This study is consisted of three Sections that are preceded with an Introduction and a Preface, in which I introduced Radhi al-Din bin Jaafar al-Erbili and his student, Ibn Ayaz.

The three sections of this study are as follows; The first section discusses what Ibn Ayaz agreed with his sheikh, Radhi al-Din Jaafar al-Erbili. The second section discusses what Ibn Ayaz disagreed with his sheikh, Radhi al-Din. The third section discusses the criteria of what Ibn Ayaz agreed with his sheikh, Radhi al-Din, and what he disagreed with.

I used the descriptive and the inductive-analytical approaches in this research and end it with a conclusion. The most important results of this research are as follows:

1- After studying Ibn Ayaz's positions on his sheikh, Radhi al-Din bin Jaafar, it was clear that he has a distinct personality as he paid attention to stating the multiplicity of opinions on any tackled issue. Also, he did not intend to mere narration, but rather was concerned with preference, correction, deletion, amendment, and discussing rulings, whenever he could.

2- Ibn Ayaz, in his agreement with his sheikh or disagreement, sought to explain the reason, or to mention the evidence, or the opinions of the grammarians.

Keywords : Position - Ibn Ayaz - Radhi al-Din bin Jaafar.

المقـــدمة

الحمد الله سبحانه، عظم شانه، وتقدست أسماؤه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله، وبعد:

فمن يراجع التراث النحوي، يجد أن النحاة قد عنوا بذكر الآراء والتوجيهات المختلفة للمسائل النحوية، مما يدل على عمق أفكارهم، وتوقد أذهانهم، فالشارح يتعقب ما يشرح، والتلميذ يعقب على شيخه، فتتعدد الأقوال، وتتنوع الآراء، وتختلف المواقف.

ومن بين أولئك النحاة، يلوح لنا في القرن السابع الهجري العالم ابن إياز، الذي صنّف مؤلفات متعددة، وقد وجدته في بعض ما وصلنا منها، يذكر شيخه رضي الدين بن جعفر، ولفت انتباهي تنوع مواقفه منه فيما يورده له من آراء، ولذا رأيت أن أسلط الضوء من خلال هذا البحث على مواقفه من شيخه، وجعلتها عنوانا لهذا البحث.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

- ما مواقف ابن إياز من شيخه رضي الدين بن جعفر؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة على النحو الآتي:

_ ما الذي وافق فيه ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر؟

- ما الذي خالف فيه ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر ؟
- ما المعايير التي احتكم إليها ابن إياز في موافقته أو مخالفته لشيخه رضي الدين بن جعفر؟

أسباب اختيار موضوع البحث:

- أن رضي الدين بن جعفر من أئمة النحو الذين عنوا بدراسة مسائله ودقائقه، ولم يحظ بالشهرة اللائقة به، وفي بيان مواقف ابن إياز منه، تسليط للضوء على فكره، وأهم آرائه، مع نزارة مصنفاته، وما كتب حوله من أبحاث.
- أن ابن إياز نحوي مشهور، من نحاة القرن السابع، له آراء واجتهادات انفرد بها، وقد لفت نظري موقفه من آراء شيخه رضي الدين بن جعفر، فقد وافقه في بعض المسائل، وخالفه في بعضها، فرأيت أن أفردها بالدراسة من خلال هذا البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- جمع المسائل التي يبرز من خلالها موقف ابن إياز من شيخه رضي الدين بن جعفر، مما يتيح الوقوف على فكر هذين العالمين، وإطلاع الباحثين عليه.
- بيان المسائل التي وافق فيها ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر.
- بيان المسائل التي خالف فيها ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر.
- الوقوف على أهم المعايير التي احتكم إليها ابن إياز في موافقته أو مخالفته لشيخه رضي الدين بن جعفر.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة حول رضي الدين بن جعفر سوى دراسة واحدة بعنوان:

- اعتراضات رضي الدين الإربلي على الأخفش (دراسة تحليلية نقدية)،

للدكتور: أحمد محمد الجندي، نشرت في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، العدد: ٣١، المجلد الرابع، ٢٠١٥م.

وأما ابن إياز فقد أقيمت حوله عدد من الدراسات ومنها:

- الآراء النحوية التي لم يرضها ابن إياز (ت:٦٨١هـ) في المبني من الأسماء والأفعال في كتابه المحصول في شرح الفصول، د. خليل محمد الهيتي، د. محمد دحام الكبيسي، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد: ١٢، ٢٠١٣م.
- الخلاف النحوي في كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي (ت:٦٨١هـ) رسالة تقدم بها الباحث: أحمد قاسم محمد الزاملي، إلى جامعة القادسية، لنيل درجة الماجستير، (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).
- اختيارات ابن إياز في العلل النحوية والصرفية في كتابه المحصول في شرح الفصول شرح فصول ابن معط في النحو، رسالة تقدم بها الباحث: محمد بن الحسن الشيخي، لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ.
- شرح فصول ابن معط بين ابن إياز والخوي (دراسة موازنة) رسالة تقدم بها الباحث: عبدالجليل عبدالمحسن عبدالعظيم، إلى جامعة الأزهر، لنيل درجة الدكتوراه، نشرت عام ١٤٣٦(هـ- ٢٠١٥م).
- التنبيهات الصوتية عند ابن إياز من خلال كتابه المحصول في شرح الفصول، د. حسين خميس محمود شحاته، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد: ٣٣، المجلد: ٢، (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

- العلة النحوية في المحصول لابن إياز البغدادي، رسالة تقدم بها الباحث: سائد هايل الضمور، لنيل درجة الماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠١٧م.

خطة البحث:

تضمنت خطة هذا البحث تمهيدا وثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة ويليها خاتمة بأهم نتائج البحث، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تشتمل على مشكلة البحث، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وخطته.

التمهيد، ويتضمن ما يأتي:

أولا: التعريف برضي الدين بن جعفر .

ثانيًا: التعريف بابن إياز.

المبحث الأول: ما وافق فيه ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر.

المبحث الثاني: ما خالف فيه ابن إياز شيخه رضي الدين بن جعفر.

المبحث الثالث: معايير موافقة ابن إياز لشيخه رضي الدين بن جعفر ومخالفته له.

ثم الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

وقد اعتمدت في جمع مسائل هذا البحث على ما أورده ابن إياز عن شيخه رضي الدين بن جعفر في كتابيه: قواعد المطارحة، والمحصول في شرح الفصول، إذ ذكره في كتابه (قواعد المطارحة) على

أنه شيخه[١]، وكذلك في كتابه (المحصول في شرح الفصول)[٢].

واتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المسائل التي تتضمن الموافقة أو المخالفة، ودراستها وتحليلها، ومن ثم استخلاص النتائج، مع مراعاة تخريج الأقوال والشواهد من مصادرها، ورتبت المسائل فيه على ألفية ابن مالك.

هذا وبالله التوفيق، ومنه العون والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

[١] ينظر: قواعد المطارحة: ص: ١١٩.

[٢] ينظر: المحصول في شرح الفصول: ١/١٦، ٤٨، ١٠٩، ١٥٥، ٤٠٩، ٤٢٣.

التمهيد

أولا: التعريف برضي الدين بن جعفر[١]:

اسمه ونسبه:

ذكر حاجي خليفة عند بيانه لشراح الجزولية أن اسمه هو: رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي[٢]، وورد على غلاف نسختي كتابه (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) أن اسمه: إبراهيم بن أحمد بن جعفر[٣].

مولده ونشأته:

لم يرد في كتب التراجم شيء عن مولد رضي الدين بن جعفر ونشأته، لكن محققَي الكتاب رجحا من خلال ما ورد في كتابه أنه عاش في الفترة الواقعة بين أواخر القرن السادس الهجري إلى ما قبل منتصف القرن السابع الهجري[٤]، وقد استند محقق القسم الأول من كتابه في ترجيحه هذا على أمرين:

---

(١) ندرت المصادر التي ترجمت للشيخ رضي الدين بن جعفر، وقد واجه محققا كتابه (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) صعوبات في الترجمة له، غير أنهما وقفا على بعض المعلومات الطفيفة في كتب التراجم، وتوصلا لبعض الإشارات عن حياته من خلال كتابه، وسأفيد مما ذكراه حول ترجمته، مع بعض ما ورد عنه في كتب التراجم.

(٢) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ١٨٠١/٢.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١٧/١، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص١١.

(٤) ينظر: السابق نفسه، والصفحات نفسها.

الأول: أن رضي الدين بن جعفر ذكر في شرحه أن من شيوخه: علاء الدين علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي[١]، وهذا الشيخ عاش بين ٥٤٧-٦٢٢هـ[٢].

الثاني: أن إحدى نسخ الكتاب، وهي نسخة (لاله لي) ورد في آخرها أنها نسخت قبل سنة ٦٥٤هـ، مع أنها ليست نسخة المؤلف ولا منسوخة عنها، مما يدل على أن رضي الدين توفي قبل هذا التاريخ بسنوات[٣].

كما رجّح محقق القسم الأول أيضا أن نشأته كانت في العراق متنقلا بين مدنها[٤]، وأن مولده كان في (إربل) وأنه قضى فيها بعض حياته، بدليل ما أورده حاجي خليفة في اسمه (الإربلي)[٥]، كما أن شيخه علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي، بغدادي المولد والدار، ومقيم بالنظامية في بغداد، مما يفيد أنه قضى شيئا من حياته في بغداد[٦].

حياته العلمية:

لم تذكر كتب التراجم شيئا عن حياة رضي الدين بن جعفر العلمية، أو شيوخه، أو تلاميذه، لكن يتبين من خلال كتابه (المنهاج الجلي) أنه كان من

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٨٧٠/٢.

(٢) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي: ٣٢١/٢، ٣٢٢، معجم الأدباء، لياقوت الحموي: ١٩٧٣/٤، الوافي بالوفيات، للصفدي: ١٤٧/٢٢، بغية الوعاة، للسيوطي: ٢٠٧/٢.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١٨/١.

(٤) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١٨/١.

(٥) ينظر: كشف الظنون: ١٨٠١/٢.

(٦) ينظر: إنباه الرواة: ٣٢١/٢، ٣٢٢، معجم الأدباء: ١٩٧٣/٤، الوافي بالوفيات: ١٤٧/٢٢، بغية الوعاة: ٢٠٧/٢.

أئمة النحو؛ لعمق وشمول مسائله، وشواهده، وعلله، غير أنه صرّح في مقدمته بقلة اشتغاله بالنحو[١]، مما يدل على اهتمامه بمعارف أخرى، كالعلوم الشرعية، وقد ظهر في كتابه إشارات تدل على اطلاعه على التفسير[٢]، والفقه[٣]، كما ظهر إلمامه باللغة[٤]، وبقواعد الإملاء[٥]، وبالعروض والقافية[٦]، والمصطلحات الحسابية ونحوه[٧].

وأما شيوخه، فقد أورد رضي الدين في (باب القسم) عند إيراده أحد الشواهد أنه أنشده إياه شيخه: علاء الدين علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي[٨].

مصنفاته:

الكتاب الوحيد الذي أوردته كتب التراجم له هو: المنهاج الجلي في شرح

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١/١٠٥.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١/١٥٧، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص٤٤٤.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٢/٨٦٤، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص٦٨٥.

(٤) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١/٤٧٠، ٢/٥٧٥، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص٤٤، ٧٥٦، ٨٤٧.

(٥) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص٣٨٠.

(٦) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص٣٩٨، ٤٩٤، ٨٧٨.

(٧) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١/١٥٧، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٤، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص٣٦٧.

(٨) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٢/٨٧٠، وتنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/٣٢١، ٣٢٢، معجم الأدباء: ٤/١٩٧٣، الوافي بالوفيات: ٢٢/١٤٧، بغية الوعاة: ٢/٢٠٧.

القانون الجزولي، فعند حديث حاجي خليفة عن شروح المقدمة الجزولية ذكر أنه "شرحها الشيخ رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي"[١]، ولم يذكر اسم الكتاب، لكن العنوان ورد على غلاف نسخ المخطوط الذي حققه كل من: د. عبدالرحمن الخضيري، د. عبدالله المنصور.

وعند حديث حاجي خليفة عن الجزولية وشروحها، ذكر أنه "شرحها ابن مالك محمد بن عبدالله النحوي المتوفى سنة ٦٧٢هـ، وسماه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، أوله: أحمد الله على نعمه..."[٢]، فذكر أنه من مؤلفات ابن مالك، وهذا خطأ.

وكذلك عند ترجمة البغدادي لابن مالك، أخطأ بذكره (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) من مؤلفات ابن مالك[٣].

وفاته:

لم تذكر كتب التراجم تاريخ مولده، ولا تاريخ وفاته، لكن محققَي الكتاب استنبطا أنه عاش إلى ما قبل منتصف القرن السابع الهجري[٤].

---

[١] كشف الظنون: ٢/١٨٠١.

[٢] كشف الظنون: ٢/١٨٠٠.

[٣] ينظر: هدية العارفين، للبغدادي: ٢/١٣٠.

[٤] ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١/ ١٧، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص١١.

ثانيا: التعريف بابن إياز[١]:

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، العلامة جمال الدين، وذكر الفيروزآبادي أن اسمه الحسين بن أبان[٢]، والذي يترجح أنه تحريف عن (إياز) كما ترجم له كثير من أصحاب التراجم[٣].

مولده ونشأته:

لم أقف – فيما رجعت إليه من كتب التراجم – على من تحدث عن تاريخ أو مكان مولد ابن إياز، لكنهم ذكروا في نسبه (البغدادي) مما يشير إلى نشأته في بغداد، كما أن شيوخه الذين أخذ عنهم كانوا ببغداد، فقد ورد أنه " أخذ العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن أحمد الجذامي

---

(١) تنظر ترجمته في: إشارة التعيين، لعبدالباقي اليماني: ص١٠٣، تاريخ الإسلام، للذهبي: ٤٤٨/١٥، الوافي بالوفيات: ٢١٢/١٢، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي: ص١٢٢، المنهل الصافي، لابن تغري بردي: ١٥٠/٥، ١٥١، بغية الوعاة: ٥٣٢/١، تحفة الأديب، للسيوطي: ٨٥/١، الأعلام، للزركلي: ٢٣٤/٢، هدية العارفين: ٣١٣/١، تاريخ علماء المستنصرية، لناجي معروف: ص٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) ينظر: البلغة: ص١٢٢.

(٣) ينظر: إشارة التعيين: ص١٠٣، تاريخ الإسلام: ٤٤٨/١٥، الوافي بالوفيات: ٢١٢/١٢، المنهل الصافي: ١٥٠/٥، بغية الوعاة: ٥٣٢/١، تحفة الأديب: ٨٥/١، الأعلام: ٢٣٤/٢، هدية العارفين: ٣١٣/١، تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٥٤.

الأندلسي البياني نزيل بغداد"[١]، كما ذُكر أنه كان "متصدرا لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد"[٢].

منزلته العلمية:

أثنى كثير من المترجمين على ابن إياز، ومن ذلك أنه "كان ذا خط حسن، ثقة فيما يكتب"[٣]، ومن أعيان العلماء[٤]، وكان "إماما في النحو والتصريف"[٥]، وهو "شيخ العربية بالمستنصرية ببغداد"[٦]، وأنه عرف بدماثة الخلق، وإجازة الشيوخ له[٧].

شيوخه:

تلقى ابن إياز العربية وغيرها من العلوم، على يد جمع من شيوخ عصره، وممن أخذ عنهم:

- تاج الدين الأرموي[٨].

---

(١) إشارة التعيين: ص١٠٣.

(٢) إشارة التعيين: ص١٠٣.

(٣) إشارة التعيين: ص١٠٣.

(٤) ينظر: المنهل الصافي: ١٥٠/٥.

(٥) تاريخ الإسلام: ٤٤٨/١٥، وينظر: بغية الوعاة: ٥٣٢/١.

(٦) الوافي بالوفيات: ٢١٢/١٢.

(٧) ينظر: بغية الوعاة: ٥٣٢/١،

(٨) ينظر: تاريخ الإسلام: ٤٤٨/١٥، المنهل الصافي: ١٥١/٥، بغية الوعاة: ٥٣٢/١، تحفة الأديب: ٨٥/١، تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٥٥.

- رضي الدين بن جعفر الأربلي: وهو شيخه الذي درسنا آراءه في هذا البحث، ونقل عنه في كتابيه: المحصول في شرح الفصول، وقواعد المطارحة.
- سعد بن أحمد المغربي: ذكر عدد من المترجمين أن ابن إياز لازمه، وأخذ عنه العربية[١]، ونقل عنه في بعض كتبه.
- ابن القبيطي[٢].

تلاميذه:

تولى ابن إياز التدريس بالمستنصرية[٣]، وتتلمذ له كثير من الناس، منهم:

- تاج الدين ابن السباك[٤].
- عبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بـ(ابن القواس)[٥].
- عز الدين السلجوقي[٦].
- قطب الدين الرومي سنجر بن عبدالله[٧].

---

(١) ينظر: إشارة التعيين: ص١٠٣، البلغة: ص١٢٢، بغية الوعاة: ٥٣٢/١.

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ٥٣٢/١، تحفة الأديب: ٨٥/١، تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٥٥.

(٣) ينظر: المنهل الصافي: ١٥٠/٥.

(٤) ينظر: بغية الوعاة: ٥٣٢/١، تحفة الأديب: ٨٥/١، تاريخ علماء المستنصرية: ص٦٦، ٢٥٥.

(٥) ينظر: تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٤١.

(٦) ينظر: تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٥٥.

(٧) ينظر: تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٤١.

- يعقوب بن يوسف بن قاسم الأنصاري الخزرجي[١].

مصنفاته:

خلّف ابن إياز عددا من الكتب في النحو والصرف – كما ذكر أصحاب التراجم[٢] – هي:

- الإسعاف في مسائل الخلاف، أو المسائل الخلافية، وهو مصنف استدرك فيه ما فات ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، وهو مفقود، وذكره في كتابه المحصول[٣] كثيرا.
- إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي، ذكره الصفدي عند ترجمته للمتنبي[٤].
- شرح ضروري التصريف لابن مالك، وقد سماه التعريف بضروري التصريف، حققه د. هادي نهر، د. هلال المحامي، وهو مطبوع، نشر عام ١٤٢٢هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، كما حقق في رسالة ماجستير مقدمة من الباحث: أحمد دولة محمد الأمين، في جامعة أم القرى، عام ١٤١١هـ.
- قواعد المطارحة في النحو، حققه د. يس أبو الهيجاء، د. شريف النجار، د. توفيق الحمد، وهو مطبوع، نشر عام ١٤٣٢هـ، دار

---

(١) ينظر: بغية الوعاة: ٣٥١/٢، تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٥٢.

(٢) ينظر: إشارة التعيين: ص١٠٣، تاريخ الإسلام: ٤٤٨/١٥، الوافي بالوفيات: ٢١٢/١٢، المنهل الصافي: ١٥٠/٥، بغية الوعاة: ٥٣٢/١، تحفة الأديب: ٨٥/١، كشف الظنون: ٨٥/١، ١٠٨٧/٢، ١٢٧٠، ١٧١٤، الأعلام: ٢٣٤/٢، هدية العارفين: ٣١٣/١، تاريخ علماء المستنصرية: ص٢٥٥.

(٣) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ١٩/١، ٧٤، ١٠٧، ١١٨، ١٧٦، ١٧٨، ٢٠٤، ٣٢١، ٢/ ٦٤٧، ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٩، ٧١٠، ٧٣٠.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢١٤/٦.

الأمل، إربد، الأردن.

- المآخذ على المتبع، وهو كتاب علّق فيه على كتاب (المتبع في شرح اللمع) للعكبري، وذكره في المحصول[١].
- المحصول في شرح الفصول وهو شرح لفصول ابن معط، حققه د. شريف عبدالكريم النجار، وهو مطبوع، نشر عام ١٤٣١هـ، دار عمار، الأردن.

وفاته:

ذكر أكثر من ترجم لابن إياز أن وفاته كانت ليلة الخميس، الثالث عشر من شهر ذي الحجة، سنة ٦٨١هـ، ولم يخرج عن ذلك سوى عبدالباقي اليماني، إذ ذكر أنه توفي سنة ٦٧٤هـ[٢]، وتابعه في ذلك الفيروزآبادي[٣]، والصواب أنه توفي سنة ٦٨١هـ، بدليل ما ذكره ابن إياز، إذ نصّ في نهاية كتاب الأبحاث الجلية في شرح الجزولية، وقد نسخه بيده، على أنه انتهى من نسخ الجزء الأول منه سنة ٦٧٦هـ[٤]، وانتهى من نسخ الجزء الثاني سنة ٦٧٧هـ[٥]، كما أن تلميذه ابن الفوطي ذكر أنه توفي في هذا العام[٦].

---

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ١/١٣٥، ٢٣٩، ٢٨٥، ٤١٣.

(٢) ينظر: إشارة التعيين: ص١٠٣.

(٣) ينظر: البلغة: ص١٢٢.

(٤) ينظر: الورقة الأخيرة من الجزء الأول من مصورة معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ١٧٩.

(٥) ينظر: الورقة الأخيرة من الجزء الثاني من مصورة معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٤٥٧.

(٦) ينظر: الحوادث الجامعة، لابن الفوطي: ص٢٩٥.

المبحث الأول:

ما وافق فيه ابن إياز شيخه رضي الدين الإربلي

المسألة الأولى

إطلاق الرأي والاعتقاد على القول أو على الكلام:

من المسائل التي تحدث عنها النحاة واهتموا ببيانها مسألة الفرق بين القول والكلام[١]، وقد ناقشوا أيضا بعض المسائل المتعلقة بها، ومنها هذه المسألة التي نحن بصدد بيانها وهي مسألة هل يعد الرأي والاعتقاد قولا أو كلاما؟ وهذه المسألة طرحها ابن إياز، ففي معرض حديثه عن القول، أوضح أنه قد يطلق "على الآراء والاعتقادات، فيقال: هذا قول الإمام الشافعي، وهذا قول أبي حنيفة، يراد بذلك رأيه وما ذهب إليه، والذي يسوّغ هذا الإطلاق؛ كون الرأي والاعتقاد خافيا لا يظهره غالبا سوى القول، فلما كان القول سببا في إظهاره والإعلام به أطلق عليه"[٢]، ثم بيّن رأي شيخه رضي الدين بن جعفر فيها، فذكر أنه إن قيل: "قد يطلق على الرأي والاعتقاد الكلام، فأيهما أولى بالإطلاق عليهما، الكلام أو القول؟ قيل: قال شيخنا رضي الدين بن جعفر– رضي الله عنه – إن إطلاق القول عليهما أولى من إطلاق الكلام، وذلك لأن الرأي والاعتقاد، كل منهما –كما ذكرته– خافٍ، لا يظهر بنفسه، بل يحتاج إلى ما يظهره، كما أن القول قد لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى ما

---

(١) ينظر: الخصائص، لابن جني: ١٧/١، ١٨، القواعد والفوائد، للثمانيني: ص٤، ٥، المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ٤٩/٧، أمالي ابن الشجري: ٥٠/٢، البديع في علم العربية، لابن الأثير: ٨/١، شرح المفصل، لابن يعيش: ٢١/١.

(٢) المحصول في شرح الفصول، لابن إياز: ١٦/١.

يتممه، فقد اشتركا في الاحتياج، ولا كذلك الكلام فإنه مستقل مستغنٍ بنفسه، كما تقدم شرحه"[١].

وعند مراجعة ما ذكره اللغويون والنحاة حول المسألة، نجدهم قد اتفقوا مع ما نقله ابن إياز عن شيخه رضي الدين بن جعفر، إذ ذكروا جواز تسمية الرأي والاعتقاد قولا[٢]، وعلّل ابن جني ذلك بأنَّ "الاعتقاد يخفى، فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولًا، إذ كانت سببًا له، وكان القول دليلًا عليها، كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابسًا له...فإن قيل: فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول، ولم يعبروا عنها بالكلام، ولو سوّوا بينهما أو قلبوا الاستعمال، كان ماذا؟ فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره، وهو العبارة عنه، كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام) وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع الكلام عليه وله؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنًا بما يسند إليه من الفاعل، و(قام) هذه نفسها قول، وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه، فلما اشتبها من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه، وليس كذلك الكلام؛ لأنه وضع على الاستقلال والاستغناء عما سواه، والقول قد يكون من الفقر إلى غيره على ما قدمناه، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب، وبأن يعبر به عنه أليق"[٣]، وعند

---

[١] المحصول في شرح الفصول:١٦/١، ١٧.

[٢] ينظر: الخصائص: ٢٣/١، ٢٤، المحكم والمحيط الأعظم: ٣٤٧/٦، لسان العرب، لابن منظور، مادة (قول): ١١/ ٣١٩.

[٣] الخصائص: ١٩/١، ٢٠.

حديث ابن الشجري عن معاني القول ذكر أنه استعمل بمعنى الاعتقاد والرأي، فيقال: هذا قول الخوارج، أي: اعتقادهم ورأيهم[١]، وكان رأي ابن مالك قريبا مما ذكره ابن جني[٢].

وبيّن المرادي أن "القول يطلق على الرأي والاعتقاد إطلاقا متعارفًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة عرفية"[٣]، وتابعه في ذلك الأشموني[٤]، وذكر الأزهري أن القول يطلق "لغة ويراد به الرأي والاعتقاد، نحو: قال الشافعي: يحلّ كذا، أي: رأى ذلك واعتقده"[٥]، وأوضح السيوطي أن إطلاق القول على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد مجاز إجماعًا[٦].

ومن خلال ما تقدم، نجد أن ابن إياز قد وافق شيخه رضي الدين فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وهو رأي متفق عليه عند من تقدمه ومن جاء بعده من النحاة واللغويين.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ١/٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري: ١/٢٠.

(٦) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي: ١/٥٢.

المسألة الثانية

الجواب عن الأولى بالحذف المبتدأ أم الخبر:

عُني النحاة بالحديث عن الحذف، وفصّلوا بيان مواضعه وعلله في عدد من الأبواب النحوية، ومن ذلك حديثهم عن حذف كل من المبتدأ والخبر، إذ ذكروا مواضع حذف كل منهما وجوبا وجوازا[١]، ولم يكتفِ بعضهم بذلك بل تساءلوا حول الأولى بالحذف أهو المبتدأ، أم الخبر؟ وقد طرح هذا التساؤل ابن إياز، وأجاب عنه بما ذكره بعض النحاة، وما ذكره شيخه رضي الدين بن جعفر، فقال: "إن قيل: أيها أحسن: حذف المبتدأ أم حذف الخبر؟ قيل: صرّح العبدي في برهانه بأنّ حذف الخبر أحسن[٢]، واحتج بأن الحذف اتساع وتصرّف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفردا جامدا، أو مشتقا، وجملةً، على تشعّب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردًا، وقال شيخنا: الحذف بالأعجاز والأواخر أليَقُ منه بالصدور والأوائل[٣]، وذهب الواسطيّ إلى أن حذف المبتدأ أحسنُ؛ لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها"[٤]، وعلّق ابن إياز على هذا الرأي الأخير بأنّ فيه تسمّحا؛ اعتمادا على أن المستفاد في التحقيق النسبة الواقعة بين المسند والمسند إليه[٥]، ويظهر من ذلك أنه يميل

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ١٣٠/٢، شرح المفصل: ٩٤/١- ٩٧، شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٣٥٣/١-٣٦٢، قواعد المطارحة، لابن إياز: ١١٩-١٢٢، همع الهوامع: ٣٣٤/١-٣٣٩.

(٢) ينظر: البرهان في شرح الإيضاح، لأبي طالب لعبدي: ص١٧٢

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٦٦٣/٢.

(٤) المحصول في شرح الفصول: ٥٧٦/١، وينظر: قواعد المطارحة: ص١١٩.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة: ص١١٩.

إلى ما ذهب إليه شيخه رضي الدين بن جعفر.

ووفقا لما تقدم نجد أننا أمام رأيين في المسألة:

الرأي الأول: ذهب أصحابه إلى أن حذف الخبر أولى وأحسن، وممن ذهب إلى ذلك ابن جني، واحتجّ بأن "الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"[١]، وكذلك العبدي الذي علّل ذلك بأن "الخبر يكون مفردا، وجملة، وظرفا، وشرطا"[٢]، وذهب إلى ذلك أيضا ابن يعيش واحتجّ بمثل ما ذكره ابن جني[٣]، وكذلك رضي الدين بن جعفر، إذ ذكر أن "التخفيف بابه الأواخر، إذ السآمة والكلال عندها يكون، فعلى هذا حذف الخبر وتبقية المبتدأ أسوغ من العكس"[٤]، كما أوضح التفتازاني أن المبتدأ أقوم ركن في الكلام، والاحتياج إليه أكثر من الاحتياج إلى الخبر، إذ يجوز ترك الخبر وعدم الإتيان به لغرض[٥].

الرأي الثاني: نقل بعض النحاة أن حذف المبتدأ أولى، ونَسَبه ابن إياز إلى الواسطي الضرير[٦]، ونقل عنه ذلك كل من ابن هشام، والسيوطي[٧].

وعند مراجعة ما ذكره الواسطي، نجد أنه اكتفى ببيان الخلاف في

---

(١) الخصائص:٣٦٢/٢.

(٢) البرهان في شرح الإيضاح: ص١٧٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٤/٣.

(٤) المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٦٦٣/٢.

(٥) ينظر: المطوّل، للتفتازاني: ص٣٠١.

(٦) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٥٧٧/١.

(٧)ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري: ص ٥٨٠، ٥٨١، همع الهوامع: ٣٣٤/١، ٣٣٥.

المسألة، من غير أن ينصّ على الأولى بالحذف منهما، إذ بيّن أنه قد اختُلف في أيّ الحذفَين أجود: حذف الابتداء أو الخبر، فقال قوم: الابتداء؛ لأن بالخبرية تقع الفائدة، وقال آخرون: الخبر؛ لأن المبتدأ هو الذي يُخبَر عنه، فتبقيته أولى[١] ، وقد نقل الصبان الخلاف في المسألة مبيّنا كلا الرأيين[٢].

والحق أنه وإن كان الرأي الأول أقوى من الرأي الثاني، استنادًا إلى الحجج التي ذكرها أصحابه، إلا أن تعيين الأولى بالحذف أمر يحدده السياق العام الذي ورد فيه كل من المبتدأ أو الخبر، ولذا فإني أميل إلى ما ذكره ابن هشام من أنه "لو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) على القول بأنهما جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سدّ شيء مسدَّه، ومثله (حَبّذَا زَيْدٌ) إذا حمل على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو (عَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ) و(ايْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ) بأن المحذوف الخبر، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يَعُدّه فيما يجب فيه حذف الخبر، لعدم تعيّنه عنده، لذلك قال: والتقدير إما قَسَمِي أَيْمُن الله، أو أَيْمُنُ اللهِ قَسَمٌ لي"[٣].

---

[١] ينظر: شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير: ص٣٣.

[٢] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٣٩/١.

[٣] مغني اللبيب: ص٥٨١.

المسألة الثالثة

حكم تقديم التمييز على عامله:

من المسائل التي ناقشها النحاة مسألة حكم تقديم التمييز على عامله، وقد طرحها ابن إياز عند حديثه عن التمييز دون أن يفصّل القول فيها، إذ اكتفى بذكر "أنه لا يجوز تقدمه على العامل فيه لضعفه"[١]، يعني: العامل، واحتجّ لما ذكره بقياسها على مسألة تقديم الحال على عامله الصفة[٢]، وبيان رأي شيخه رضي الدين فيها، فقال: "ويبينه أن شيخنا نقل في شرح الجزولية[٣]، أنه لا يجوز تقدم الحال على الصفة إذا كانت ناصبة له، كقولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ قائمًا، لا يجوز: مررتُ برجلٍ قائمًا حسنٍ، وصرّح أبو القاسم الزمخشري

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ٥١٢/١.

(٢) قال ابن مالك عند حديثه عن تقديم الحال على عاملها: "فلو كان العامل القويّ نعتا، لم يجز تقديمه، نحو: مررت برجلٍ ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها" شرح التسهيل: ٣٤١/٢، وعلّق أبو حيان على ما ذكره ابن مالك بأنه "أطلق فقال: لو كان العامل القوي نعتا، لم يجز تقديمه، يعني تقديم الحال، فعلى هذا الإطلاق لا يجوز: مررتُ برجلٍ ضاحكًا مسرعٍ، وأنت تريد مسرعًا ضاحكًا، ولا نعلم خلافا في جوازه وجواز مثله...وإنما امتنع ذلك في تمثيله من جهة عَوْد الضمير متقدما على ما يفسره، إذ يصير التركيب: مررت برجلٍ مكسورًا سرجُها ذاهبة فرسه، لا من جهة كون العامل نعتا". ارتشاف الضرب، لأبي حيان: ١٥٨٣/٣.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٦٢٨/٢.

في مفصله بخلاف ذلك[١]، فاعرفه[٢]"[٣]، فهو بذلك يشير إلى موافقته لما ذهب إليه شيخه رضي الدين بن جعفر.

وعند مراجعة ما ذكره النحاة في مسألة تقديم التمييز على عامله، نجدهم قد فرّقوا بين حكم تقديم التمييز على عامله إذا كان غير متصرف، وبين كون عامله فعلا متصرفا[٤]، فإن كان العامل غير متصرف، فقد ذكر ابن الورّاق "أنه لا يجوز أن تُقدّم شيئا من التمييز على ما قبله؛ لأن العامل فيه ضعيف، لأنه ليس بفعل متصرّف، والمنصوب به مفعول في الحقيقة، فلذلك ضعف تقديمه"[٥]، وبيّن ابن الحاجب أنه "لا خلاف أن تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع، فلا يجوز: عندي درهمًا عشرون، وكذلك ما أشبهه، وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة"[٦]، وهذا على الأغلب ما أراده ابن إياز عند عرضه لهذه المسألة.

وأما إن كان العامل في التمييز فعلا متصرفا، فقد اختلف النحاة في حكم

---

(١) ينظر: المفصل، للزمخشري: ص٦٠، شرح المفصل: ٥٧/٢.

(٢) يشير ابن إياز هنا إلى وجود خلاف حول مسألة تقديم الحال على عاملها الصفة، لكنه لم يفصل القول فيها، واكتفى بالإشارة إلى ماورد عند الزمخشري في ذلك، ولمزيد من التفصيل حول آراء النحاة في تقديم الحال على عامله، ينظر: همع الهوامع: ٢٣٧/٢- ٢٣٩.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٥١٢/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٨٣/٢، شرح الكافية الشافية: ٧٧٥/٢، شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس: ٥٧٨/١، المقاصد الشافية، للشاطبي: ٥٥٢/٣.

(٥) علل النحو، لابن الوراق: ص٣٩٢.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١/ ٣٢٠.

ذلك على النحو الآتي:

الرأي الأول: ذهب سيبويه إلى منع تقديم التمييز على عامله المتصرف[١]، وتابعه في ذلك أغلب النحاة من البصريين[٢]، كما نقل المنع عن بعض الكوفيين[٣]، وعلى رأسهم الفراء[٤]، وأخذ بذلك متأخرو المغاربة[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد: ص٨٥، ٨٦، إعراب القرآن، للنحاس: ٤٣٥/١، الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: ص٢٠٣، ٢٠٤، علل النحو: ص٣٩٢، الخصائص: ٣٨٤/٢، القواعد والفوائد: ص٣٠٧، المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني: ٧٩٤/٢، ٦٩٥، شرح اللمع، للأصفهاني: ٤٧٦/٢، ٤٧٧، أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ص١٩٦، ١٩٧، اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ٣٠٠/١، شرح إيضاح أبي علي، للعكبري: ٩٦٢/٢، التبيين عن مذاهب النحويين، ، للعكبري: ص٣٩٤، شرح المفصل: ٧٤/٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٠/١، شرح جمل الزجاجي: ٢٨٣/٢، شرح ألفية ابن معطي: ٥٧٨/١، ارتشاف الضرب: ١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد: ٧٣٥/٢، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ٦٦/٢، ائتلاف النصرة، للزبيدي: ص٣٨، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: ٢٢٣/١، إعراب القرآن: ٤٣٥/١، اللباب: ٣٠٠/١، التبيين عن مذاهب النحويين: ص٣٩٤، شرح ألفية ابن معطي: ٥٧٨/١، ارتشاف الضرب: ١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد: ٧٣٥/٢، المساعد: ٦٦/٢، ائتلاف النصرة: ص٣٩، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٧٩/١.

(٥) نقل ذلك عنهم بعض النحاة، ينظر: المساعد: ٦٦/٢، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

الرأي الثاني: ذهب الكسائي[١]، والأخفش[٢]، والمازني[٣]، والمبرد[٤]، إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس[٥]، واختار هذا الرأي ابن مالك "قياسا على سائر الفضلات المنصوبة

---

(١) ينظر نسبة هذا الرأي إلى الكسائي في: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢، ارتشاف الضرب: ١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد: ٧٣٦/٢، المساعد: ٦٦/٢، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٢) ينظر النسبة إلى الأخفش في: شرح الإيضاح، للعكبري: ٩٦٢/٢.

(٣) ينظر نسبة هذا الرأي إلى المازني في: المقتضب، للمبرد: ٣٦/٣، الأصول: ٢٢٣/١، الانتصار لسيبويه على المبرد: ص٨٦، إعراب القرآن، للنحاس: ٤٣٥/١، علل النحو: ص٣٩٣، شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي: ص١٦١، شرح اللمع، للأصفهاني: ٤٧٦/٢، أسرار العربية: ص١٩٦، اللباب: ٣٠٠/١، شرح إيضاح أبي علي، للعكبري: ٩٦٢/٢، شرح المفصل: ٧٤/٢، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٨٣/٢، شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢، شرح ألفية ابن معطي: ٥٧٨/١، ارتشاف الضرب: ١٦٣٤/٤، المساعد: ٦٦/٢، ائتلاف النصرة: ص٣٩، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣.

(٥) ليس المقصود هنا تفصيل الأدلة التي استندوا إليها، ولمزيد من البيان حولها ينظر: المقتضب: ٣٦/٣، الأصول: ٢٢٣/١، الانتصار لسيبويه على المبرد: ص٨٦، إعراب القرآن، للنحاس: ٤٣٥/١، علل النحو: ص٣٩٣، شرح عيون الإعراب: ص١٦١، شرح اللمع، للأصفهاني: ٤٧٦/٢، أسرار العربية: ص١٩٦، اللباب: ٣٠٠/١، شرح إيضاح أبي علي، للعكبري: ٩٦٢/٢، شرح المفصل: ٧٤/٢، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٨٣/٢، شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢، شرح ألفية ابن معطي: ٥٧٨/١، ارتشاف الضرب: ١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد: ٧٣٦/٢، المساعد: ٦٦/٢، ائتلاف النصرة: ص٣٩، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح"[١].

والذي يترجح: الرأي الأول، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وعلى رأسهم سيبويه، وأخذ به ابن إياز وشيخه، وأميل في ذلك إلى ما ذكره ابن الحاجب عن تقديم العامل، إذ ذكر" أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله، إذ حقيقة التمييز أن يبيّن ما أشكل، وهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلا لمفسّر، والمفسّر لابد في المعنى أن يكون مقدما على التفسير، وإلا لم يكن تفسيرًا له، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك، فوجب تأخيره"[٢].

(١) شرح التسهيل: ٣٨٩/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢١/١.

المسألة الرابعة

الفرق بين الإلصاق والتعدية في معاني حرف الجر (الباء):

من حروف الجر (الباء)، وقد ذكر النحاة له معاني متعددة[١]، وأوضح ابن إياز عددا منها[٢]، وعند عرضه لمعنى الإلصاق، ومعنى التعدية، استعرض رأي شيخه رضي الدين ابن جعفر، الذي بيّن من خلاله أن الإلصاق أعم من التعدية، مستدلا بما ذكره ابن جني حولهما، فقال: "وقال ابن الخبّاز[٣]: وقوله: (وتكون للتعدية) فيه خلل؛ لأنه يؤذِنُ أن ما تقدّمه ليس للتعدية، وصوّبه شيخنا ابن جعفر بأن قال: الإلصاق قد ينفكّ عن التعدية؛ لكونه أعمّ منها[٤]؛ ألا ترى إلى قول أبي الفتح: إذا قلتَ: (أمسكتُ زيدًا) احتمل أن يكون باشرته بيدك، وأن يكون منعته عن التصرف من غير مباشرة، فإذا قلت: (أمسكتُ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢١٧/٤، المقتضب: ١٧٧/١، ١٤٢/٤، الأصول في النحو: ١/ ٤١٢، ٤١٣، حروف المعاني، للزجاجي: ص٤٧، معاني الحروف، للرماني: ص٣٦، القواعد والفوائد: ص ٣٣٧، ٣٣٨، المخصص، لابن سيدة: ١٤/ ٥١، شرح الإيضاح، للعكبري: ١٢٦١/٣، ١٢٦٢، شرح المفصل: ٢٢/٨، رصف المباني، للمالقي: ص٢٢١-٢٢٤، الجنى الداني، للمرادي: ص٣٦- ٤٥، مغني اللبيب: ص١١٠-١١٥، همع الهوامع: ٣٣٤/٢-٣٣٨.

(٢) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٦٩٤/٢- ٦٩٦.

(٣) يبدو أن إياز قد وهم فيما نسبه إلى ابن الخباز هنا، إذ إن الذي ذكر ذلك هو شيخه رضي الدين الإربلي تعليقا على رأي الجزولي. ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي: ص ١٢٧، المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٨١٢/٢، وأما ما نسبه لابن الخباز فلم أقف عليه في مصنفاته.

(٤) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٨١٢/٢.

بزيدٍ) دلَّ على أن مباشرتك له بيدك، فالباء ملصقة غير مُعدّية[١]، فالإلصاق والتعدية إذن متغايران"[٢]، فلا يكون الإلصاق قسما قائما برأسه كالمقابل للتعدية، وإن كانت التعدية لا تنفك عنه[٣].

وعند مراجعة أقوال النحاة في هذه المسألة نجدهم فريقين:

الفريق الأول: يرى أن معنى الإلصاق يتضمن التعدية، وممن ذهب إلى ذلك سيبويه، إذ ذكر أن "باء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط...فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[٤]، وذكر المبرد من معاني الباء: الإلصاق، ولم يذكر التعدية، إذ بيّن أن معنى الباء "الإلصاق بالشيء"[٥]، وكذلك ابن السراج[٦]، والزجاجي[٧]، والثمانيني[٨]، والجرجاني[٩]، ورضي الدين الإربلي الذي ذكر" أن التعدية، وإن كانت لا تنفك عن الإلصاق، فإنها متى عدّت فقد ألصقت، غير أن الإلصاق قد ينفك عن التعدية لكونه أعم منها" [١٠]، وتابعه في ذلك تلميذه ابن إياز [١١].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني: ١٢٣/١.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ٦٩٥/٢.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٨١٢/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢١٧/٤.

(٥) المقتضب: ١٤٢/٤.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٢/١.

(٧) ينظر: حروف المعاني: ص٤٧.

(٨) ينظر: القواعد والفوائد: ص ٣٣٧.

(٩) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٢٥/٢.

(١٠) المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٨١٢/٢.

(١١) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٦٩٥/٢.

الفريق الثاني: يرى أن الإلصاق والتعدية معنيان متغايران، ينفك أحدهما عن الآخر، وممن ذهب إلى ذلك الجزولي[١]، والعكبري[٢]، والمالقي[٣]، وابن الصائغ[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام الأنصاري[٦].

والذي يترجح رأي الفريق الأول، وهو أن الإلصاق هو المعنى العام لـ(الباء) ويتضمن بقية المعاني الأخرى، ومن بينها التعدية، وهو ما ذهب إليه سيبويه، وجمع من النحاة، فقد ذكر الجرجاني أن الباء "أصلها الإلصاق، نحو: كتبتُ بالقلم، إذ المعنى: أنك ألصقت الكتابة بالقلم، وكذا إذا قلت: مررتُ بزيدٍ، المعنى: ألصقتُ المرور به، وتكون على وجوه: أحدها: أن تكون بمنزلة الهمزة في قولك: ذهبتُ به، وأذهبتُهُ"[٧]، كما أوضح ابن يعيش بعد أن ذكر معاني الباء، أنّ "اللازم لمعناها الإلصاق، وهو تعليق الشيء بالشيء"[٨]، وذكر السيوطي أن "الإلصاق معنى لا يفارق الباء، ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره"[٩].

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ص١٢٧.

(٢) ينظر: شرح الإيضاح، للعكبري: ١٢٦١/٣.

(٣) ينظر: رصف المباني: ص٢٢١.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، للصايغ: ٢٤٢/١.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ص٣٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ص١١١.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٨٢٥.

(٨) شرح المفصل: ٢٢/٨.

(٩) همع الهوامع: ٣٣٤/٢.

المسألة الخامسة

أصل اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول:

اختلف النحاة من البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، فالبصريون يرون أن المصدر هو أصل المشتقات، والكوفيون ذهبوا إلى أن الفعل هو أصل المشتقات، وقد ساق كل فريق أدلته على ما ذهب إليه، وهي من القضايا المشهورة التي تحدث عنها النحاة[١].

وقد تحدث عنها ابن إياز موردا أدلة البصريين فيها، ومستطردا ببيان أصل اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول، ومن تلك الأدلة قولهم: "وقد وجدنا الأفعال تدل على معنى المصدر وزيادة، وهو الزمان المحصّل، كما دلت أسماء الفاعِلِين والمفعولين على المصدر والزمانَينِ، فلو كان المصدر مشتقّا من الفعل لاستوفى معناه وزاد عليه"[٢]، وعلّق ابن إياز على هذا الدليل، بقوله: "وعندي في هذا نظر؛ وهو أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقات عند الجمهور من الفعل، ومع ذلك لم تستوفِ معناه، ألا تراها غير دالة على الزمان، كما أن الأفعال دالّة عليه، فإن وجد ذلك فيهما، أعني: أسماء الفاعلين

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٢، الأصول في النحو: ١/١٣٧، ١٥٩، الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: ص٥٦-٦٣، القواعد والفوائد: ص٢٥٤، ٢٥٥، شرح الإيضاح، لابن البناء: ٢/ ٣٨٤، شرح عيون الإعراب: ص١٦٩-١٧١، الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري: ١/٢٣٥- ٢٤٥، أسرار العربية: ص١٧١- ١٧٦، التبيين عن مذاهب النحويين: ص١٤٣-١٤٩، شرح المفصل: ١/١١٠، ائتلاف النصرة: ص١١١-١١٣.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ١/٤٢٢، ٤٢٣.

والمفعولين، فإنه عارض"[١]، ثم بيّن أنّ عبدالقاهر والجزولي[٢] "صرّحا بأن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقات من المصادر أيضا"[٣]، وأردف ابن إياز ببيان رأي شيخه رضي الدين في هذه المسألة فقال: "ولما لم يكن هذا مشهورا قال شيخنا – رحمة الله عليه – : لما كانت مشتقة من الأفعال، والأفعال مشتقة من المصادر، صارت كأنها مشتقة من المصادر فاعرفه"[٤]، ويظهر من كلامه هنا أنه يوافق شيخه فيما ذهب إليه.

وبمراجعة أقوال النحاة في هذه المسألة نجد أن لديهم ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر، ومنه اشتقت الأفعال، والأسماء المشتقة ومنها اسم الفاعل واسم المفعول، وهو رأي جمهور النحاة[٥].

القول الثاني: أن الأصل في الاشتقاق هو الفعل، ومنه اشتق المصدر

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ٤٢٣/١.

(٢) يبدو أن إياز قد وهم فيما نسبه إلى الجرجاني هنا، إذ إن الجرجاني ذكر أن اسم الفاعل فرع على الفعل، كما أنه نص على أن الأفعال فروع على المصادر في الاشتقاق. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٨/١، ٥٥٣، وأما ما نسبه للجزولي فلم أقف عليه في مقدمته.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٤٢٣/١.

(٤) المحصول في شرح الفصول: ٤٢٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٢/١، الأصول في النحو: ١٣٧/١، ١٥٩، الإيضاح في علل النحو: ص٥٦، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٦/١، التكملة، لأبي علي الفارسي: ص٢١١، المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي: ص٥٧، ٥٨، القواعد والفوائد: ص٢٥٤، شرح الإيضاح، لابن البناء: ٢/ ٣٨٤، شرح عيون الإعراب: ص١٦٩، شرح المفصل: ١١٠/١، البيان في شرح اللمع، للكوفي: ص٩٣، نتائج الفكر، للسهيلي: ص٥٣، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٩٧/١، وقد وهم ابن إياز فيما نسبه للجمهور من كونهم ذهبوا إلى أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقات من الفعل.

والمشتقات، وهو رأي نحاة الكوفة ومن تبعهم[١].

القول الثالث: أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتق من الآخر، وهو ما نُسب إلى ابن طلحة[٢].

القول الرابع: أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر، ونقل ذلك عن السيرافي[٣]، وصرح به عبدالقاهر الجرجاني[٤]، وهو ما نسبه ابن إياز لشيخه رضي الدين[٥]، ووافقه فيه.

والحق أني أميل إلى ما ذكره ابن القيم في هذه المسألة، وهو أن "الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة، وقول سيبويه إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء[٦] هو بهذا الاعتبار، لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولا ثم اشتقوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب

---

(١) ينظر: الموفّقي في النحو، لابن كيسان: ص١٤٣، دقائق التصريف، للمؤدّب: ص٤٤، شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ: ٣٨٦/٢، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٩٧/١، المحرر في النحو، للهرمي: ١/ ٤٩٥، المقاصد الشافية: ٣٨٦/٤.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٦٣/٢.

(٣) لم أقف عليه في كتابه، وإنما نقله عنه بعض النحاة. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٢١/٥، الفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا: ص٦.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٨/١، ٥٥٣.

(٥) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٢٣/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٢/١.

بالأسماء، لا فرق بينهما، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي، وإنما هو اشتقاق تلازم، سُمِّي المتضمِّن (بالكسر) مشتقا، والمتضمَّن (بالفتح) مشتقا منه"[١].

[١] بدائع الفوائد، لابن قيّم الجوزية: ١/٣٩، ٤٠.

المبحث الثاني:

ما خالف فيه ابن إياز شيخه رضي الدين الإربلي

المسألة الأولى

علة عدم إعمال (قد) في الأفعال مع اختصاصها بها:

ذكر النحاة أن (قد) إذا كانت حرفا تختص بالدخول على الأفعال[١]، وتحدث بعضهم عن علة عدم عملها في الأفعال مع اختصاصها بها، وأشار إلى ذلك ابن إياز فبيّن أنهم عللوا ذلك بأنها "لم تعمل في الفعل، مع اختصاصها به دون الاسم، لتنزّلها من الفعل منزلة بعضه، وبعض الكلمة لا يعمل فيها"[٢]، ثم استطرد ابن إياز ببيان ما نقله شيخه رضي الدين في علة ذلك فقال: "ونقل شيخنا –رضي الله عنه– أنها لم تعمل؛ لأنها لما دخلت على الماضي والمستقبل صارت كأنها غير مختصة"[٣]. ويرى ابن إياز "أن هذا باطل؛ بدليل أنّ (أن) الناصبة للفعل المستقبل تدخل على الماضي كقولك: يعجبني أن ضَرَبَ زيدٌ، وعلى المستقبل نحو: يعجبني أن يَضْرِبَ زيدٌ، وهي مع ذلك ناصبةٌ عاملة"[٤] .

ورغم ما يظهر من كون كلام الشيخ رضي الدين مجرد نقل، إلا أن

---

(١) ينظر: الكتاب: ٩٨/١، معاني الحروف، للرماني: ص ٩٨، القواعد والفوائد: ص٣٧، التذييل والتكميل، لأبي حيان: ٣٨٧/١١، الجنى الداني: ص٢٥٤، مغني اللبيب: ص١٧٧، همع الهوامع: ٤٩٤/٢.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ٤٨/١.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٤٨/١.

(٤) المحصول في شرح الفصول: ٤٨/١، ٤٩.

تعقب ابن إياز له بالإبطال يستدعي دراسة المسألة.

وبتتبع ماورد عند النحاة، نجد أن في تعليل هذه المسألة قولين:

القول الأول: أن (قد) لم تعمل في الأفعال؛ لتنزّلها لشدة اتصالها بها منزلة الجزء منها، فبطل عملها فيها، إذ الجزء من الكلمة لا يعمل فيها، وممن ذهب إلى ذلك الرماني[١]، وابن الخشاب[٢]، وابن الخباز[٣]، وأبو حيان[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام الأنصاري[٦].

القول الثاني: ما ذكره بعض النحاة، من أنها لما دخلت على الماضي والمستقبل صارت كأنها غير مختصة، ولذلك لم تعمل[٧]، وقد ردّه ابن إياز، وبيّن وجه بطلانه، مستدلا بدخول (أن) الناصبة للفعل، على الفعل الماضي والفعل المضارع، وأنها مع ذلك ناصبة عاملة[٨]، وهو استدلال جيّد.

والذي يلحظه الدارس النحوي بعد الاستقراء والتتبع، أن اختصاص الأداة مع عدم عملها، أمر ينطبق على عدد من الأدوات، ولعل هذا ما دفع ابن إياز إلى الحكم بأنه لا "حاجة إلى الاعتذار عن ترك إعمال (قد) وإن كانت

---

(١) ينظر: معاني الحروف: ص ٩٨ .

(٢) ينظر: المرتجل، لابن الخشاب: ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٣) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ص٣٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٨٧/١١ .

(٥) ينظر: الجنى الداني: ص٢٦.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري: ٢٦/١.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء الإعراب: ٢٠٨/١.

(٨) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٨/١، ٤٩.

مختصة بالأفعال"[١]، ولهذا أميل في هذه المسألة إلى رأي ابن إياز، وإلى ما فسره الدكتور علي أبو المكارم من أن في البحث النحوي حروفا مشتركة بين الأسماء والأفعال، فكان حقها طبقا لأحكام هذه النظرية ألا تعمل، ومع ذلك فإنها تعمل، ومن ذلك (ما) و(لا) و(إن) النافيات، و(حتى) و(كي) التعليلية، وفي النحو أيضا حروف مختصة فكان من المفترض أن تعمل ومع ذلك تهمل ولا تعمل شيئا، ومن ذلك (ها) التي للتنبيه، و(أل) المعرفة، وهما يختصان بالأسماء، و(قد) و(السين) و(سوف) و(أحرف المضارعة) وهي تختص بالأفعال [٢].

---

[١] المحصول في شرح الفصول: ٤٩/١.

[٢] ينظر: تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم: ص٢١٦.

المسألة الثانية

إعمال الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال:

يرى عدد من النحاة أن الحروف تنقسم من حيث اختصاصها بالدخول على الأسماء أو الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ما يختص بالدخول على الأسماء، وما يختص بالدخول على الأفعال، وما هو مشترك بينهما، فالأصل في المختص أنه عامل من وجهة نظرهم، وأما المشترك فذهب أكثرهم إلى أنه لا يعمل[١]، وقد تحدث ابن إياز عن ذلك مبينا رأي شيخه رضي الدين، ومعلقا عليه فقال: "الحروف إما مختصة بالأسماء، كحروف الجر، وإما بالأفعال، كحروف الجزم، وإما مشتركة، أي: تدخل عليهما، كحروف الاستفهام، والعامل منها قياسًا هو المختص؛ لأن المشترك لو أُعمل لم يخلُ إعماله من أن يكون في الأسماء والأفعال، أو في أحدهما، والأول باطل؛ لأن الحروف نوائب الأفعال، وثوانٍ لها، ومن البيّن أن الفعل إنما يعمل في الاسم فقط لا في فعل آخر، فلو عملت الحروف المشتركة في القبيلين لزادت على الأفعال التي هي أصولها، والثاني باطل؛ لأنه ترجيح من غير مرجح، وعلى هذا اعتمد شيخنا رضي الدين بن جعفر[٢]. وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: إن الترجيح موجود في الأسماء لوجهين: أحدهما: أن الأصل في التغيير الذي هو الإعراب للأسماء، والأفعال فروعها في ذلك، ولا شبهة في ترجيح الأصل على فرعه،

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ١/٥٤- ٥٦، علل النحو: ص٢١٦، ٢١٧، القواعد والفوائد: ص٢٨، ٢٩، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٨٦، ٨٧، المرتجل: ص٢٢٦، ٢٢٧، أسرار العربية: ص١٢، أوضح المسالك: ١/٢٥- ٢٧.

[٢] ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٢/ ٧٤٣، ٧٤٤.

والثاني: أن إعرابها يفيد معاني فيها بخلاف الأفعال"[١]، ثم أردف ابن إياز ببيان رأي آخر في المشترك، وأنه "لا يعمل؛ لأنه لو عمل، فإما أن يعمل فيهما، أو في أحدهما، والأول فاسد؛ لأن الاسم أصل، والفعل فرع، فيفضي اختلافهما إلى تنافي حاله، إذ عمله في الأصل أصلي، وفي الفرع فرعي، والثاني كذلك؛ إذ عمله في أحدهما لصحة دخوله عليه، والآخر يطالب بهذا فما باله معطّلا"[٢].

ومن خلال ما تقدم نجد أن للنحاة رأيين حول إعمال الحروف المشتركة:

الرأي الأول: أنها لا تعمل في الأسماء ولا في الأفعال، وهو ما ذهب إليه معظم النحاة ومنهم: ابن السراج[٣]، وابن الوراق[٤]، والثمانيني[٥]، وابن الخشاب[٦]، وأبو البركات الأنباري[٧]، ورضي الدين ابن جعفر[٨]، وابن هشام الأنصاري[٩]، وقد لخّص ابن الوراق العلة في ذلك بأنه "إِنَّمَا وَجب أَن يكون مَا دخل على الِاسْم مرّة، وعَلى الْفِعْل مرّة لَا يعْمل شَيْئا، لِأَن الْأَفْعَال نوع مُخَالف لنَوْع الْأَسْمَاء، فَيجب أَن يكون عاملها مُخْتَلفا، فَإِذا اتّفق دُخُول الْحَرْف عَلَيْهَا، وَلم يخْتَص أَحدهمَا دون الآخر لم يجز أَن يعْمل فِيهَا، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ١/٥٨٥.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٥٨٥، ٥٨٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/٥٤- ٥٦.

(٤) ينظر: علل النحو: ص٢١٦، ٢١٧.

(٥) ينظر: القواعد والفوائد: ص٢٨، ٢٩.

(٦) ينظر: المرتجل: ص٢٢٦، ٢٢٧.

(٧) ينظر: أسرار العربية: ص١٢، ١٤٤، ١٤٥.

(٨) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٢/ ٧٤٣، ٧٤٤.

(٩) ينظر: أوضح المسالك: ١/٢٥، ٢٦.

أَن يصير مَا يعْمل فِيهَا شَيْئا وَاحِدًا، وَقد بَينّا أَن اخْتِلَاف نوعيهما يُوجب اخْتِلَاف عواملهما، فَلهَذَا لم يعْمل هَذَا النَّوْع من الْحُرُوف"[١]، وبيّن ابن الخشاب أن " غير العوامل هي كل حرف اشترك الاسم والفعل في دخوله عليهما، فلا يعمل حينئذٍ في واحد منهما، لأنه ليس بأن يعمل في ذا، بأحق من أن يعمل في ذا، فكان غير عامل؛ وذلك كالحروف العاطفة، وكأدوات الاستفهام...لما لم تختص لم تعمل" [٢].

الرأي الثاني: أنها تعمل في الأسماء، وهو ما ذهب إليه ابن إياز عند تعليقه على ما ذهب إليه شيخه من عدم وجود مرجح لعمل الحروف المشتركة في الأسماء أو في الأفعال، وأفاد أن الترجيح موجود في الأسماء، وعلل ذلك[٣].

والذي يترجح: الرأي الأول، وهو ما ذهب إليه معظم النحاة، وأميل في ذلك إلى ما ذكره الثمانيني عند حديثه عن الحروف المشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال، إذ أوضح أنه "إذا كان الحرف لا اختصاص له بأحدهما دون الآخر، وجب أن يؤثر فيهما أو لا يؤثر فيهما، ولو أثر فيهما لاختلطت معاني الأسماء بمعاني الأفعال، فلما كان تأثير المشترك في الأسماء والأفعال يؤدي إلى التباس المعاني واختلاط بعضها ببعض بطل تأثيره فوجب ألا يؤثر"[٤] .

---

(١) علل النحو: ص٢١٧.

(٢) المرتجل: ص٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٥٨٥/١.

(٤) القواعد والفوائد: ص٢٩.

المسألة الثالثة

الدليل على أن لام (هن) واو، وعينها متحركة:

من الأسماء الستة (هن) وهي "كلمة كناية ومعناه شيء...تقول: هذا هَنُك: أي شيئُكَ"[١]، ويكنى به عما يقلّل[٢]، وقيل هو كناية عن اسم جنس[٣]، وقد تحدث ابن إياز عن أصل اللام فيه، وعن حركة عينه، واستعرض رأي شيخه رضي الدين في هذه المسألة فقال: "فإن قيل: فما الدليل على أن لامها واو، وأن عينها متحركة؟ قيل: هذا فيه نظر، فقد قال بعضهم لا أعرف ما يدل على ذلك، وقال شيخنا في شرح الجزولية: إنه وإن لم يسمع فيه (أهناء) فقد قالوا في مؤنثه (هَنَةٌ) بالتحريك، وأصلها (هَنْوَةٌ)؛ ولذلك جمعوها على (هَنَواتٍ) قال:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي ومَلَّنِي عَلَى هَنَـــوَاتٍ كُـــلُّها مُـــتَتَـابِعُ[٤]

انتهى كلامه"[٥]، وانتقد ابن إياز شيخه بأنه ليس"فيما ذكر حجة؛ إذ للقائل أن يقول: الأصل (هَنْوَةٌ) بسكون النون، لكن لما حذفت الواو حُرِّكت النون بالفتحة

---

[١] الصحاح، للجوهري، مادة (هنو): ٢٥٣٦/٦.

[٢] ينظر: شرح اللمع، لابن برهان: ٢١/١.

[٣] ينظر: توضيح المقاصد: ٢٣١/١.

[٤] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الكتاب: ٣٦١/٣، المقتضب: ٢٧٠/٢، الأصول في النحو: ٣٢١/٣، سر صناعة الإعراب: ١٥١/١، ٥٥٩/٢، الصحاح، مادة (هنو): ٢٥٣٧/٦، شرح التصريف، للثمانيني: ٣٥٠، لسان العرب، مادة (هنا): ١٤٤/١٥.

[٥] المحصول في شرح الفصول: ١٥٥/١، وينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ١٨٤/١.

لأجل تاء التأنيث، إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، أو ألفا، و(فَعْلَةٌ) إذا كانت اسما تجمع على (فَعَلَاتٍ) كـ(جَفَنَاتٍ)، و(قَصَعَاتٍ)، وإن كانت العين ساكنة في الواحد وهذا واضح"[١]، فوجه اعتراض ابن إياز كما نقل المرادي أن "فتحة النون في (هنَة) يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي (هنَوَات) لكونه مثل (جَفَنات)، ففتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد"[٢].

واستدلّ ابن إياز على أن عين (هنَو) متحركة، بما نقله ابن يعيش في شرح الملوكي، إذ ذكر "أنه قيل في جمعه: (أَهْنَاء)، فعلى هذا بجمعه يُستَدَلّ على أنه (فَعَلٌ)"[٣].

وعند مراجعة ما ذكره النحاة في هذه المسألة نجد أن معظمهم استدل على أن أصل (هَنٍ) (هَنَو) وأن المحذوف منها الواو بجمعها على (هَنَوات)[٤]، ووافقهم في ذلك رضي الدين بن جعفر.

وذكر المبرّد أنه يستدلّ في ذلك بالنظائر، فبيّن أنك تقول في مؤنث (ابن) "ابنة، وتقول: بنت من حيث قلت: أخت، ومن حيث قلت: هَنْت، ولم

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ١/١٥٥، ١٥٦.

(٢) توضيح المقاصد: ١/٣٢١.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ١/١٥٦، وينظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: ص٣٩٩.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/٢٧٠، المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي: ص٣٠، سر صناعة الإعراب: ١/١٥١، ٢/٥٥٩، شرح اللمع، لابن برهان: ١/٢١، ٢٢، اللباب: ٢/٣٣٧، ٣٧٣، شرح المفصل: ١/٥٢، ٥٣، الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: ص٣٩٦.

نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو، يدلك على ذلك: أخوان، ومن رد في (هنٍ) قال: هَنَوَات"[١]، وإلى ذلك أيضا ذهب ابن السراج[٢]، وابن يعيش[٣].

وأما ما ذهبوا إليه من كون عين (هنَو) متحركة، فقد استدل ابن الشجري على أن أصل (هنٍ) (هَنَوٌ) بفتح العين بجمعه على (أَفْعَال) فيقال: (أَهْنَاء)[٤] كـ(أبناء) و(آخاء) ووافقه في ذلك ابن يعيش[٥]، وهو ما أخذ به ابن إياز، واستدلا على أن المحذوف منها الواو بقولهم: هَنَوان، وهَنَوات[٦].

والحق أن اعتراض ابن إياز على شيخه هنا في محله، ولعل ما ذكره أبو علي الفارسي في ذلك حسَنٌ، إذ بيّن أنه من حركة النون في (هَنُوكَ) و(هَنَاكَ) لا يُعلم أنه (فَعَل)، ولا يُحكَم بحركة النون في (هَنَوات) بالفتح أن أصله (فَعَل)؛ لأنه لو كان (فَعْلا) أيضا فرُدت اللام إليه في الجمع لحرَّكت ولم تُسكِّن، ومن ذلك (غدْو) (فَعْل) ويجمع على (غَدَوات)[٧].

واقترب الرضي مما ذهب إليه ابن إياز إذ بيّن أن مؤنث (هنٌ) "وهو (هَنَةٌ) بالتحريك لا يدلّ على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكنها، لكن لما حُذف اللام فُتح العين؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها، وكذا لا

---

(١) المقتضب: ٢٢٩/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٣٢٢.

(٣) ينظر: شرح الملوكي: ص٣٩٩.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٤/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريف الملوكي: ص٣٩٩.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٤/٢، شرح التصريف الملوكي: ص٣٩٩.

(٧) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي: ٢٠٠/٣.

دليل على حركتها في (هَنَوات)؛ لأنه يمكن أن يكون كـ(تَمَرات)"[١]، لكنه ذكر أن (هنٌ) لم يُسمع فيه أهناء حتى يستدلّ به على تحريك عينه[٢]، في حين أنّ عددا من النحاة ذكروا أنه حُكِي عن بعضهم جمعه على (أهناء)[٣]، ومن هنا فلا بأس بالاستدلال به على حركة عين (هنَو) .

(١) شرح الرضي على الكافية: ٩٥٩/٣، ٩٦٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٥٩/٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٢١/١، شرح الأشموني: ٣٠/١.

المسألة الرابعة

علة كون اسم (أنْ) المخففة من الثقيلة ضمير الشأن عند إعمالها:

ذهب بعض النحاة إلى جواز إعمال (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة، وجواز إهمالها أيضا، وكذلك الأمر مع (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة، إلا أن إعمال (أنْ) المفتوحة المخففة أكثر من إعمال (إنْ) المكسورة المخففة، وأجاز بعض النحاة في (أنْ) المخففة من الثقيلة أن يكون اسمها محذوفا وهو ضمير الشأن، والجملة بعده مفسرة له، بخلاف المكسورة التي لا يقدر معها محذوف[١]، وقد علّل بعضهم عمل (أنْ) المخففة المفتوحة الهمزة بكونها أكثر شبها بالفعل من المكسورة[٢]؛ لفتح أولها. وقد استعرض ابن إياز هذه المسألة لبيان علة عملها وتقدير اسمها، واختلافها عن المكسورة مبيّنا رأي شيخه رضي الدين، ومعلّقا عليه فقال: "فإن قيل: فلم قدّر اسمها إذا خففت، وهلا كانت كالمكسورة عند التخفيف، فيكون فيها وجهان: قيل لوجهين: أحدهما: أنّ المفتوحة تطلب الجملة من وجهين، وهما طلب العامل للمعمول، والصلة

---

(١) ينظر: المقتضب:١/١٨٩، ٢/٣٥٨، ٣٦١، الأصول في النحو: ١/٢٣٥، علل النحو: ص٤٤٧، ٤٤٨، التبصرة والتذكرة، للصيمري: ١/٤٥٦، ٤٦٠، الأزهية، للهروي: ص٤٦، ص٦١-٦٧، المقتصد: ١/٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٠، شرح عيون الإعراب: ص١١٤، اللباب: ١/٢٢٠، ٢٢١، شرح المفصل: ٨/٧٢، شرح جمل الزجاجي: ١/٤٣٦، ٤٣٧، المحرر في النحو: ٢/٦٢٠- ٦٢٢، الجنى الداني: ص٢٠٨-٢١٠، ٢١٧، ٢١٨، المساعد: ١/٣٢٦، ٣٣٠، ائتلاف النصرة: ص١٦٩، ١٧٢، شرح الأشموني: ١/١٤٤، ١٤٦، التصريح بمضمون التوضيح: ١/٣٣٠، همع الهوامع: ١/٤٥٣، ٤٥٥، حاشية الصبان: ١/٤٥٤، ٤٥٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/٢٥٣، التصريح بمضمون التوضيح: ١/٣٣٠، حاشية الصبان: ١/٤٥٤.

للموصول، بخلاف المكسورة، فإنها تطلب الجملة من جهة واحدة، وهي طلب العامل للمعمول فقط، ففضلت المفتوحة المكسورة بذلك، وعلى هذا عوّل شيخنا رضيّ الدين[١]، وفيه نظر؛ لأن طلب الصلة للموصول لا يقوّي جهة العمل من قبل أنَّ الموصول والصلة كالشيء الواحد، وبعض الشيء لا يعمل فيه"[٢].

وعند مراجعة ما ذكره النحاة في تعليل ذلك نجدهم فريقين:

الفريق الأول: علّل ذلك بأنّ (أنْ) المخففة المفتوحة مع ما بعدها اسم، ولابد لها من عامل يعمل فيها كالمثقلة، ولذا يجب أن يقدّر معها ما يكون به تمامها، وأما المكسورة فحرف يقع في صدر الكلام، فإذا ارتفع ما بعدها بالابتداء لم تكن بحاجة إلى تقدير اسم معها؛ لأنها تُقدَّر حرفا غير عامل، ولا معمول فيه كبقية الحروف نحو: (ما)، و(هل) و(بل) وما أشبهها، وممن ذهب إلى ذلك المبرّد[٣]، وابن الوراق[٤]، والصيمري[٥]، وابن إياز[٦].

الفريق الثاني: علّل أصحابه هذه المسألة بأنّ (أنْ) المخففة المفتوحة تطلب الجملة بعدها من وجهين، وهما طلب العامل للمعمول، والصلة للموصول، بخلاف المكسورة، فإنها تطلب الجملة من جهة واحدة، وهي طلب العامل للمعمول فقط، وممن ذهب إلى ذلك رضي الدين ابن جعفر[٧]،

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٢/ ٧٧١.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ٥٩٦/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٦١/٢.

(٤) ينظر: علل النحو: ص٤٤٨.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٤٦١/١.

(٦) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٥٩٥/١.

(٧) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٧٧١/٢.

والزبيدي[١]، والأشموني[٢].

وقد اعترض ابن إياز على رأي شيخه رضي الدين ابن جعفر، وعلّل ذلك بأن الصلة والموصول كالشيء الواحد، وبعض الشيء لا يعمل فيه، وأرى أن العلة التي اعتلّ بها نحاة الفريق الثاني لم يريدوا بها عمل الصلة في الموصول، وإنما أرادوا الإشارة إلى الارتباط بين الصلة والموصول، والتلازم بينهما، وطلب أحدهما للآخر، وعليه فأرى أنه لا بأس في الجمع بين التعليلين اللذين ذهب إليهما كلا الفريقين؛ لوجاهة كل منهما، وقد أورد ابن يعيش كلا الرأيين في تعليل هذه المسألة[٣].

(١) ينظر: ائتلاف النصرة: ص١٧١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ١٤٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧٣/٨.

المسألة الخامسة

منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب:

من العلل التي يمنع الاسم لأجلها من الصرف لعلتين: أن يجتمع فيه التعريف ووزن الفعل، ووزن الفعل من النحاة من يجعله ثلاثة أضرب: غالب، ومختص، ومشترك[١]، ومنهم من يقسمه إلى أربعة أضرب: "ضرب يختص بالفعل، فلا يوجد في شيء من الاسم إلا منقولا إليه من الفعل، وضربٌ يغلب عليه، فيكون فيه أكثر منه في الاسم، وإن وجد كثيرا في الاسم، وضربٌ يغلب على الاسم، فيكون فيه أكثر منه في الفعل، وإن وجد كثيرا في الفعل، وضربٌ يتساوى فيه النوعان، فلا يكون في هذا أكثر منه في ذاك"[٢]، والذي يمنع من الصرف من هذه الأقسام الغالب على الفعل، والمختص، وذلك عند سيبويه ومن تابعه من النحاة[٣]، أما الضربان الآخران فلا تأثير لهما عندهم البتة، وعند حديث ابن إياز عن القسم الغالب على الفعل قال: "أما الغالب على الفعل فهو وزن الفعل المضارع، أو فعل الأمر الموجود مثله في الأسماء، نحو: أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ،

---

(١) ينظر: القواعد والفوائد: ص٦٠١، شرح المفصل: ٦٠/١، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٠٦/٢.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لرضي الدين بن جعفر، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص١٢٤، وينظر: المحصول في شرح الفصول: ١٠٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٠٦/٣-٢٠٨، الأصول في النحو: ٨٠/٢، ٨١، اللمع في العربية، لابن جني: ص١٠٤، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٩٧٥-٩٧٧، البديع في علم العربية: ٢٦٦/٢، اللباب: ٥٠٦/١، شرح المفصل: ٦٠/١، شرح جمل الزجاجي: ٢٠٦/٢، ارتشاف الضرب، لأبي حيان: ٨٥٧/٢، همع الهوامع: ١٠٤/١.

ويَفْعَـلُ، وأَفْعَـلُ، وأَفْعُـلُ، وإِفْعَـلْ، إذ هـذه المثـل وإن غلبـت علـى الفعـل فإنهـا توجـد كثيـرا فـي الاسـم غيـر منقولـة إليـه مـن الفعـل، نحـو: أَحْمَـرُ، وأَفْكَـلُ[١]، وأَزْمَـلُ[٢]، وأَيْـدَعُ[٣]، وتَنْضُـبُ[٤]، وتَتْفُـلُ[٥]، وتَأْلَـبُ[٦] ... وإِصْـبَع"[٧]، ثـم بـيّن ابـن إيـاز أن شـيخه رضـي الـدين الإربلـي ذكـر مـع هـذه الأسـماء: "(تغلـب)، و(يزيـد)، و (يشـكر)، و(يعمـر)"[٨]، وانتقـد شـيخه بإدخالـه تلـك الكلمـات المنقولـة مـن الأفعـال إلـى الأسـماء،

---

(١) الأَفْكَلُ: "الرَّعدة من برد أو خوف"، لسان العرب، مادة (أفكل): ١٥٣/١.

(٢) الأَزْمَلُ: الصوت، وقيل: كل صوت مختلط، والأزمل: الصوت الذي يخرج من قُنْبِ الدابة، وهو وعاء جُرْدانه، ولا فعل له. ينظر: لسان العرب، مادة (زمل): ٧٤/٦.

(٣) الأَيْدَع: "صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البَقَّم، وقيل: هو دمُ الأَخوَين، وقيل: هو الزعفران". لسان العرب، مادة (يدع): ١٥/ ٤٢٣.

(٤) التَّنْضُب: شجر ينبت بالحجاز، وهو ضخم على هيئة السَّرح، وعيدانه بيض ضخمة، وهو متقبّض، وله شوك مثل شوك العَوْسج، وله جنى مثل العنب الصغار، وقيل: دخان التَّنْضَب أبيض في مثل لون الغبار. ينظر: لسان العرب، مادة (نضب): ١٦٣/١٤.

(٥) التَّتْفل: "نبات أخضر فيه خطبة، وهو آخر ما يجف، وقيل: هو شجر". لسان العرب، مادة (تفل): ٣٤/٢.

(٦) التَّألبُ: شجر تتخذ منه القسي، وقيل: الغليظ المُجتمِع الخَلق. ينظر: لسان العرب، مادة (تألب): ٧/٢.

(٧) المحصول في شرح الفصول: ١٠٨/١، ١٠٩.

(٨) المحصول في شرح الفصول: ١٠٩/١، وينظر: المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص١٢٥، غير أنه في بعض النسخ لم تذكر هذه الكلمات التي انتقد بها ابن إياز شيخه، وحينئذ إذا لم تكن هذه الزيادة موجودة فإنه ينتفي النقد: ينظر: المنهاج الجلي، ص١٢٥ حاشية (١٧).

وجَعْلها بمنزلة الأسماء غير المنقولة، وعلّق بأنه: "تسامح ظاهر؛ إذ الكلام في أن هذه المثل موجودة في الاسم كثيرا، غير منقولة إليه من الفعل، وهذه الأسماء منقولة من الفعل إليه"(١).

واحتجّ ابن إياز في انتقاده لشيخه بما زعم أنه استنبطه من كلام النحاة، بأنه: "إنما صارت هذه المثل أولى بالفعل مع وجودها كثيرا في الاسم؛ لأن الزيادات في أوّل الأسماء لم توضع دالة على معان فيها، فهي لذلك غير معتد بها، وهي في الأفعال حروف مضارعة دالة على المتكلم والمخاطب والغائب، والهمزة من بينها تنقل الفعل إلى التعدية، فصار لذلك الفعل أغلب عليها من الاسم، هذا معنى كلام النحاة"(٢).

وبمراجعة ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة، نجد أن ما ذهب إليه رضي الدين من ضم هذه الأسماء المنقولة من الفعل، وهي: (تغلب، ويزيد، ويشكر، ويعمر) مع غيرها من الأسماء غير المنقولة، هو صنيع من تقدمه من النحاة، فسيبويه ذكر أنك "إذا سمَّيت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو: يزيد، ويشكر، وتغلب، ويعمر، وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه، وإنَّما أقصى أمره أن يكون كـ(تنضب)،و(يرمع)"(٣)، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الاسم إذا دخله زيادة في أوله بالياء، أو الألف، أو التاء، أو النون، وكان على مثال الفعل فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، "وذلك نحو (يَرْمَعٍ) وهو حَجَرُ الرِّجْلِ، فإذا سمّيتَ رجلا (يَرمَعَ) لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة، وكذلك (يَزِيدُ) و(يَشْكُرُ)؛ لأنهن على وزن (يَفْعَلُ) و(يَفْعِلُ)

(١) المحصول في شرح الفصول: ١٠٩/١.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ١٠٩/١.

(٣) الكتاب: ١٩٨/٣.

و (يَفْعُلُ)"[١]، وإلى ذلك أيضا ذهب ابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، والثمانيني[٤]، والجرجاني[٥]، وابن الأثير[٦]، ونصّ أبو حيان على أنّ "الغالب هو ما أوّله زيادة من حروف (نأيت) وهو منقول من فعل نحو: يشكر، وغير منقول من فعل، نحو: أفكَلَ، ويَرْمَع"[٧]، فجمع بين المنقول من الفعل، وغير المنقول منه رغم تمييزه بينهما، وتابعه في ذلك السيوطي[٨].

ووفقا لما تقدم، أرى أن انتقاد ابن إياز لشيخه رضي الدين في هذه المسألة في غير محله، لأن من تقدمه من جمهور النحاة كان لهم نفس الصنيع.

---

(١) ما ينصرف ومالا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج: ص١٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٨٠، ٨١.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ص٢٩٥.

(٤) ينظر: القواعد والفوائد: ص٦٠٤.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٩٧٧.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ٢/٢٦٧.

(٧) ارتشاف الضرب: ٢/٨٥٧.

(٨) ينظر: همع الهوامع: ١/١٠٤.

المبحث الثالث:

معايير موافقة ابن إياز لشيخه رضي الدين ومخالفته له :

من خلال دراسة موقف ابن إياز من شيخه رضي الدين الإربلي، نلاحظ أنه احتكم في موافقته لشيخه أو مخالفته له إلى عدة معايير، وذلك وفقا للدليل، أو التعليل، أو آراء النحاة، وفيما يأتي توضيح لكل منها:

أولا: ما احتكم فيه إلى التعليل:

– ظهر من خلال دراسة مواقف ابن إياز من شيخه رضي الدين بن جعفر، أن ابن إياز كان يعنى بتعليل موافقته لشيخه، ومن ذلك مثلا أنه عند عرضه لمسألة: إطلاق الرأي والاعتقاد على القول أو الكلام، ذكر أولا أن القول "قد يطلق على الآراء والاعتقادات، فيقال: هذا قول الإمام الشافعي، وهذا قول أبي حنيفة، يراد بذلك رأيه وما ذهب إليه"[١]، ثم بيّن علة ذلك بأنّ "الذي يسوّغ هذا الإطلاق؛ كون الرأي والاعتقاد خافيا لا يظهره غالبا سوى القول، فلما كان القول سببا في إظهاره والإعلام به أطلق عليه"[٢]، وأردف بعد ذلك ببيان رأي شيخه في المسألة مبينا موافقته لما ذهب إليه بقوله: "كما ذكرته"، و "كما تقدم شرحه"[٣].

– كما ظهرت عناية ابن إياز بالتعليل في بعض المواقف التي خالف فيها شيخه رضي الدين، ومن ذلك أنه عند حديثه عن (علة كون اسم (أن) المخففة من الثقيلة ضمير الشأن عند إعمالها) عرض ما ذكره شيخه رضي الدين في

---

[١] المحصول في شرح الفصول: ١٦/١.

[٢] المحصول في شرح الفصول: ١٦/١.

[٣] ينظر: المسألة الأولى مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

تعليل ذلك، وهو أنّ (أنْ) المخففة المفتوحة تطلب الجملة بعدها من وجهين: طلب العامل للمعمول، والصلة للموصول بخلاف المكسورة[١]، ثم علّق على ذلك بأن "فيه نظر"[٢]، مما يشير إلى مخالفته له، وعلل ذلك بأن طلب الصلة للموصول لا يقوّي جهة العمل من قبل أن الموصول والصلة كالشيء الواحد، وبعض الشيء لا يعمل فيه.

ثانيا: ما احتكم فيه إلى الدليل:

استند ابن إياز في مخالفته لشيخه رضي الدين بن جعفر على الدليل في عدد من المسائل، ومن ذلك مثلا أنه عند حديثه عن (علة عدم إعمال (قد) في الأفعال مع اختصاصها بها) ذكر أولا رأي النحاة في المسألة، ثم بيّن رأي شيخه فيها بأنها "لما دخلت على الماضي والمستقبل صارت كأنها غير مختصة"[٣]، وصرّح بمخالفته لرأي شيخه بأنه "باطل"، ثم أردف بذكر الدليل، وهو أنّ (أنْ) الناصبة للفعل المستقبل، تدخل على الماضي وعلى المستقبل، ومع ذلك فهي ناصبة عاملة[٤].

ثالثا: ما احتكم فيه إلى آراء النحاة:

- احتكم ابن إياز في مخالفته لشيخه رضي الدين بن جعفر في بعض المسائل إلى ما ذهب إليه النحاة، فمثلا عند حديثه عن مسألة: منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب، ذكر عددا من الأمثلة

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالرحمن الخضيري: ٧٧١/٢، المحصول في شرح الفصول: ٥٩٦/١.

(٢) ينظر: المسألة الرابعة مما خالف فيه ابن إياز شيخه.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ٤٨/١.

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٤٨/١، ٤٩.

على ذلك نحو: أَحْمَرُ، وأَفْكَلُ وأَزْمَلُ، وأَيْدَعُ، وتَنْضُبُ[١]، وانتقد شيخه بأنه ذكر مع هذه الأمثلة: (تغلب، ويزيد، ويشكر، ويعمر)[٢]، وجعلها بمنزلة الأسماء غير المنقولة، في حين أن هذه الأسماء منقولة من الفعل إلى الاسم، ثم علّق بأنه "إنما صارت هذه المثل أولى بالفعل مع وجودها كثيرا في الاسم؛ لأن الزيادات في أوّل الأسماء لم توضع دالة على معان فيها، فهي لذلك غير معتد بها، وهي في الأفعال حروف مضارعة دالة على المتكلم والمخاطب والغائب، والهمزة من بينها تنقل الفعل إلى التعدية، فصار لذلك الفعل أغلب عليها من الاسم"[٣]، وختم ذلك بقوله: "هذا معنى كلام النحاة"[٤]، مما يدل على اعتداده بآراء غيره من النحاة.

- وعند بيانه الدليل على أن لام (هن) واو، وعينه متحركة، استعرض رأي شيخه رضي الدين، ثم انتقد ما ذهب إليه بأنه ليس فيه حجة[٥]، وعلّق برأيه في المسألة، ثم أورد ما نقله ابن يعيش في شرح الملوكي من أنه يستدل على أن (هَنَو) (فَعَل) بأنه قيل في جمعه: أَهْنَاء[٦].
- كذلك استند ابن إياز في موافقته لشيخه رضي الدين بن جعفر إلى آراء النحاة، فعند حديثه عن الأولى بالحذف المبتدأ أم الخبر، استعرض ما ذهب إليه النحاة في جواب هذه المسألة، ثم ذكر رأي

---

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ١/١٠٨.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، تحقيق: د. عبدالله المنصور: ص١٢٥.

(٣) المحصول في شرح الفصول: ١/١٠٩.

(٤) المحصول في شرح الفصول: ١/١٠٩.

(٥) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ١/١٥٥.

(٦) ينظر: المسألة الثالثة مما خالف فيه ابن إياز شيخه.

شيخه الموافق لمذهب أكثرهم، وعلّق على رأي الواسطي المخالف لهم بأن (فيه تسمّحا)[١]، مما يشير إلى موافقته إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة، وموافقته لشيخه وفقا لذلك.

- وعند حديثه عن الفرق بين الإلصاق والتعدية في معاني حرف الجر الباء، ابتدأ ابن إياز بذكر رأي من ذهب إلى أنها تكون للتعدية، ثم بيّن أن شيخه رضي الدين بن جعفر صوّب ذلك بأن "الإلصاق قد ينفك عن التعدية؛ لكونه أعم منها"[٢]، واستند في ذلك إلى ما ذهب إليه ابن جني حين بيّن الفرق بين قولهم: أمسكتُ زيدًا، وأمسكتُ بزيدٍ، فالأول يحتمل أن تكون باشرته بيدك، وأن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة، والثاني يدل على أن مباشرتك له بيدك، فالباء ملصقة غير معدية، ووفقا لذلك لا يكون الإلصاق قسما قائما برأسه مقابلا للتعدية، بل يكون الإلصاق أعم من التعدية[٣].

---

[١] ينظر: ما ذكرناه حول ذلك في المسألة الثانية مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

[٢] المحصول في شرح الفصول: ٢/٦٩٥.

[٣] ينظر: ما ذكرناه حول ذلك في المسألة الرابعة مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

الخاتمة

بعد دراسة موقف ابن إياز من شيخه رضي الدين الإربلي، نصل للنتائج الآتية:

- تنوع موقف ابن إياز من شيخه رضي الدين الإربلي ما بين القبول والتأييد، أو الرفض والمخالفة، إذ وافقه في عدد من المسائل، وخالفه في بعضها، وفق ما استند إليه من أدلة، وتعليل.
- ظهر من خلال دراسة موقف ابن إياز من شيخه رضي الدين بن جعفر، أنه يتمتع بشخصية متميزة تجلت في عنايته ببيان تعدد الآراء في المسألة، وأنه لا يعمد إلى مجرد السرد، وإنما يعنى بالترجيح، والتصحيح، والنقض، والتعديل، وطرح الأحكام، متى تيسر له ذلك.
- لم يستخدم ابن إياز في بيان موافقته لشيخه ألفاظا صريحة، وإنما كان يضمن حديثه ما يوحي بموافقته لشيخه، وله في ذلك أساليب:

أولها: أن يذكر رأيه أولا، ثم يردف ببيان رأي شيخه في المسألة التي وافقه فيها، وينص على موافقته بقوله: (كما ذكرته) أو (كما تقدم شرحه)[١].

الثاني: أن يذكر آراء النحاة في المسألة، ثم يورد رأي شيخه ويؤيده بقوله: (فاعرفه)[٢].

الثالث: أن يورد رأيا لأحد النحاة في المسألة، ثم يبين أن شيخه رضي

---

[١] ينظر: المسألة الأولى مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

[٢] ينظر: المسألة الثالثة والخامسة مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

الدين (صوّبه)[١]، في إشارة منه إلى أن ما ذكره شيخه هو الصواب، وأنه يوافقه فيما ذهب إليه.

- استخدم ابن إياز في مخالفته لشيخه رضي الدين بن جعفر ألفاظا صريحة، كقوله: (وهذا باطل)[٢]، أو (ليس فيما ذكر حجة)[٣]، أو (وفيه نظر)[٤]، أو (وهو تسامح ظاهر)[٥]، وما أشبهها من ألفاظ.
- رغم عناية ابن إياز بنقل النصوص، وذكر آراء العلماء، إلا أنه وهم في نسبة بعضها، ومن ذلك ما نسبه للجمهور، وللجرجاني والجزولي[٦] من رأي حول أصل اشتقاق أسماء الفاعلين والمفعولين، وما نسبه لابن الخباز حول معاني حرف الجر (الباء)[٧]، ونلتمس له العذر في ذلك باعتماده على ذاكرته في سرد الآراء.
- احتكم ابن إياز في موافقته لشيخه أو مخالفته إلى معايير متعددة من أهمها: العلة، ذكر الدليل، آراء النحاة.

هذا وبالله التوفيق، ومنه العون والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) ينظر: المسألة الرابعة مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

(٢) ينظر: المسألة الأولى مما خالف فيه ابن إياز شيخه.

(٣) ينظر: المسألة الثالثة مما خالف فيه ابن إياز شيخه.

(٤) ينظر: المسألة الثالثة والرابعة والخامسة مما خالف فيه ابن إياز شيخه.

(٥) ينظر: المسألة الخامسة مما خالف فيه ابن إياز شيخه.

(٦) ينظر: المسألة الخامسة مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

(٧) ينظر: المسألة الرابعة مما وافق فيه ابن إياز شيخه.

قائمة المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ . ١٩٩٨م).

٢- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥هـ) , تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٣- أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).

٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت: ٧٤٣هـ) تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٥- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ) تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ت).

٦- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢،(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٧- الأعلام ، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٨- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت: ٥٤٢هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م).

١٠- الانتصار لسيبويه على المبرّد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي النحويّ (ت: ٣٣٢هـ) تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري النحوي (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، ط٤، (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م).

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ) ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

١٣- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: د.طارق الجناتي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م).

١٤- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

١٥- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس المعروف بـ(ابن الحاجب) (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: أ.د إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).

١٦- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، (١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م).

١٧- بدائع الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، (د.ت).

١٨- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

١٩- البرهان في شرح الإيضاح، لأبي طالب العبدي (ت: ٤٠٦هـ) من أول الكتاب حتى باب المنفي بـ(لا) المضارع للمضاف، تحقيق: هلال اهليل المطيري، رسالة دكتوراه، جامعة القصيم، ١٤٤٠هـ-١٤٤١هـ.

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، (١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م).

٢١- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة، (د.ت).

٢٢- البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت: ٥٣٩هـ)، تحقيق: د. علاء الدين حَمْوَيّة، دار عمار، الأردن، ط١،(١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .

٢٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٢٤- تاريخ علماء المستنصرية، لناجي معروف، مطبعة العاني، بغداد، ط١، (١٣٧٩هـ- ١٩٥٩م).

٢٥- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٢٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٢٧- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، لجلال الدين عبدالرحمن بن

أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. حسن الملخ، د. سهى نعجة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط٢، (١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م).

٢٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، ط١، (د.ت).

٢٩- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٣٠- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٣١- تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣٢- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ.

٣٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: أ.د عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

٣٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د.ت).

٣٦- حروف المعاني، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط٢، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٣٧- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، لأبي الفضل عبدالرزاق بن أحمد الشيباني البغدادي المعروف بـ(ابن الفوطي) (ت: ٧٢٣هـ)، تحقيق: مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٣٨- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).

٣٩- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٤٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).

٤١- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)

تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).

٤٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م).

٤٣- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للنشر والتوزيع، ط١، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٤٤- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٤٥- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ط١، (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

٤٦- شرح ألفية ابن معطي، لأبي الفضل عبدالعزيز بن جمعة بن زيد، المعروف بـ(ابن القواس) (ت:٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

٤٧- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١١هـ – ١٩٩٠م).

٤٨- شرح اللمع، لأبي القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي المعرف بـ(ابن برهان)(ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

٤٩- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م).

٥٠- شرح المفصل، لابن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ت) .

٥١- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٥٢- شرح الملوكي في التصريف، لابن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م).

٥٣- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، إعداد: عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.

٥٤- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، لأبي علي الحسن بن أحمد البناء (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. سهاري العبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة القصيم، (١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م).

٥٥- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د.ت).

٥٦- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت: ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).

٥٧- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، (١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م) .

٥٨-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

٥٩-شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بـ(ديكنقوز) أو (دنقوز) (ت:٨٥٥هـ)، وبهامشه: (الفلاح في شرح المراح) لابن كمال باشا (ت:٩٤٠هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، (١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م).

٦٠-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم

للملايين، (د.ت).

٦١-علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بـ(ابن الوراق) (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).

٦٢-الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية، لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت:٦٣٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

٦٣-قواعد المطارحة في النحو، لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله (ت: ٦٨١هـ)، تقديم وتحقيق: د. يس أبو الهيجاء وآخرين، دار الأمل، إربد، الأردن، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

٦٤-القواعد والفوائد، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م).

٦٥-الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٦٦-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

٦٧-اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين

العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٦٨- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بـ(ابن منظور) الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، ضبط نصه وعلق حواشيه: د. خالد رشيد القاضي، دار الأخيار، الرياض، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

٦٩- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ (ت: ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

٧٠- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدولاي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.

٧١- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجّاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).

٧٢- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، لابن إياز البغدادي جمال الدين بن بدر بن إياز بن عبدالله (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: د. شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط١، (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م).

٧٣- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٧٤-المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بـ(ابن سيده) (ت:٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

٧٥-المرتجل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

٧٦-المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقّح لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٧٧-المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: أ.د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

٧٨-المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: أ.د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٧٩-المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م).

٨٠-معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط٢،

(١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

٨١-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٨٢-معجم الأدباء إرشـــاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي (ت: ٦٢٦هـــ)، تحقيق: د. إحسـان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٨٣-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشـــام الأنصـــاري (ت: ٧٦١هـــ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٨٤-المفصـل في صـنعة الإعراب، لأبي القاسـم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشـري (ت:٥٣٨هـ) ، تحقيق: الشـربيني شـريدة، دار الحديث، القاهرة، ط١، (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م).

٨٥-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٤٢٨هـــــ - ٢٠٠٧م).

٨٦-المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـــ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (١٩٨٢هـ).

٨٧-المقتضـــب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:٢٨٥هـــــ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضـيمة، لجنة إحياء التراث الإسـلامي،

القاهرة، (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٨٨-المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي (ت:٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.

٨٩-الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط٨، (د.ت).

٩٠-المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر، القسم الثاني من باب حروف النداء إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق: د. عبدالله بن محمد المنصور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٢٠-١٤٢١هـ).

٩١-المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الإربلي (من علماء القرن السابع الهجري)، القسم الأول من بداية الكتاب إلى نهاية باب البدل، رسالة دكتوراه، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالله الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

٩٢-المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت:٨٧٤هـ)، تحقيق: د. نبيل محمد عبدالعزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.

٩٣-الموّفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت:٢٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الوليد، دار النابغة للنشر، طنطا، ط١، (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م).

٩٤-نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السُّهِيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٩٥-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، استانبول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥١م.

٩٦-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م).

٩٧-الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

فهرس المحتويات

الموضوع

الصفحة

ملخص البحث باللغة العربية

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

المقدمة

التمهيد

أولا: التعريف برضي الدين الإربلي:

ثانيا: التعريف بابن إياز:

المبحث الأول: ما وافق فيه ابن إياز شيخه رضي الدين الإربلي

المسألة الأولى: إطلاق الرأي والاعتقاد على القول أو على الكلام

المسألة الثانية: الجواب عن الأولى بالحذف المبتدأ أم الخبر

المسألة الثالثة: حكم تقديم التمييز على عامله

المسألة الرابعة: الفرق بين الإلصاق والتعدية في معاني حرف الجر (الباء)

المسألة الخامسة: أصل اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول

المبحث الثاني: ما خالف فيه ابن إياز شيخه رضي الدين الإربلي.

المسألة الأولى: علة عدم إعمال (قد) في الأفعال مع اختصاصها بها

المسألة الثانية: إعمال الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال

المسألة الثالثة: الدليل على أن لام (هن) واو، وعينها متحركة

المسألة الرابعة: علة كون اسم (أن) المخففة من الثقيلة ضمير الشأن عند إعمالها

المسألة الخامسة: منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب

المبحث الثالث: معايير موافقة ابن إياز لشيخه رضي الدين ومخالفته له

أولا: ما احتكم فيه إلى التعليل

ثانيا: ما احتكم فيه إلى الدليل

ثالثا: ما احتكم فيه إلى آراء النحاة

الخاتمة:

قائمة المصادر والمراجع